ميكانيكية[١١]. فاذا تأثر تدريب القوات المدرعة الاسرائيلية، فان هذا يعني، في الوقت عينه وبالدرجة ذاتها، انخفاضاً في تدريب الجيش ( القوات البرية ) الاسرائيلية التي هي، في الحقيقة، حوالى ٧٣ بالمئة من القوة البشرية للقوات العاملة الاسرائيلية[١٢].

يتأثر تدريب القوات الاحتياطية الاسرائيلية، على ما يبدو، بدرجة أكبر من تأثر تدريب القوات العاملة. فبعد ان اعلن وينريتش عن أن «عدد أفراد الاحتياط الذين سيتم استدعاؤهم سيقل عن ذي قبل»[١٣]، صرح قائد سلاح المدرعات الاسرائيلي بأن «هناك ضرراً يلحق بتدريب وحدات الاحتياط جراء استقطاعات ميزانية الدفاع»؛ كما أكد مصدر عسكري لم يكشف عن هويته أنه «لم يعد في الامكان تقليل ساعات التدريب في أي من فروع القوات المسلحة. الا أنه على الرغم من ذلك يبدو أن اسرائيل ستضطر الى اجراء مزيد من التخفيضات في البرامج التدريبية. ويمكن التكهن بأن قوات الاحتياط ستكون، مرة اخرى، عرضة لهذه التخفيضات أكثر من القوات النظامية»[١٤]. وتبدو أهمية تدريب الاحتياط بشكل خاص في قوات مثل قوات اسرائيل، لأن اسرائيل تحتفظ بقوات عاملة صغيرة، معتمدة على قوات احتياطية كبيرة، يقوم كل فرد منها بالخدمة لفترة ملموسة في القوات المسلحة سنوياً. ويظهر ذلك، عددياً، في أن حجم القوات العاملة الاسرائيلية يبلغ ١٤٢ ألف فرد، بينما عدد القوات الاحتياطية يزيد على ٤٠٠ ألف، أي أن القوات الاحتياطية تبلغ حوالى ثلاثة أمثال القوات العاملة الاسرائيلية. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في الجيش ( القوات البرية ) حيث يصل حجم القوات الاحتياطية حوالى أربعة أمثال الجيش العامل، بينما تصل القوات الاحتياطية في القوة البحرية الاسرائيلية الى حجم القوات العاملة ذاتها، وفي القوات الجوية تصل القوات الاحتياطية المعبأة الى ١,٣ مثل لحجم القوات الجوية العاملة، والى ١٨,٥ مثل لعدد المجندين في هذه القوات[١٥]؛ مما يعني أن انخفاض مستوى تدريب القوات الاحتياطية الاسرائيلية انما ينطبق على حوالى ثلاثة أرباع القوة البشرية للقوات المسلحة الاسرائيلية وحوالى ثلثي القدرة الدفاعية لها. ويبدو أن فترة استدعاء جنود الاحتياط في الوحدات القتالية التي كانت تتراوح ما بين ٣٠ ـ ٤٥ يوماً، والتي كان نائب رئيس الاركان الاسرائيلي قد أعلن تخفيضها قبل نهاية العام ١٩٨٤ وأنها «لن تزيد في المستقبل على معدل ٣٧ يوماً في العام، تتعرض لاحتمال اختصارها مجدداً، مما يعني، عملياً، تخفيض عدد القوات المتوافرة للقيادة الاسرائيلية في الميدان في أي وقت»[١٦].

يمكن ترجمة ما سبق الى ان النمو الكمي للقوات الاسرائيلية أصبح محدوداً للغاية، نتيجة للضغوط الاقتصادية والواقع الاسرائيلي الاجتماعي الديموغرافي. وقد ذكر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في تشرين الأول ( اكتوبر ) العام ١٩٨٤، أنه «يعتبر الحجم الحالي للجيش الاسرائيلي هو حدود نموه الكمي، وينبغي أن تكون بلورة النوعية محور اهتمامنا اليوم؛ ففي مقابل كل دبابة جديدة ندخلها الى تشكيلاتنا، علينا أن نخرج دبابة قديمة. وفي مقابل كل طائرة جديدة ندخلها الى سلاح الجو، علينا أن نخرج طائرة قديمة. ولن نعمد الى زيادة في قوتنا». واذا كانت الاقتطاعات الاخيرة في ميزانية الدفاع ليست، بحد ذاتها، عائقاً أمام النمو الكمي للقوات الاسرائيلية، الا أنها تشكل قيداً اضافياً على احتمالات النمو، بل أنها تقتضي تخفيض عدد القوات الاسرائيلية. وقد أعلنت اسرائيل في نيسان ( ابريل ) العام ١٩٨٤ عن الغاء ٧٠٠ وظيفة في القوات العاملة الاسرائيلية، و ٤٣٠ وظيفة مدنية